ISSN/ 2788-9777

المجلة العلمية لجامعة سيئون

مجلة علمية محكمة - نصف سنوية - ، تعنى بنشر البحوث العلمية في مجالات العلوم الإنسانية والتطبيقية . تصدرها نيابة الدراسات العليا والبحث العلمي

المجلد الثالث العدد الثاني ديسمبر ٢٠٢٢م

أثر تشريعات القانون العام في تطوير التعليم الجامعي

عبد الرحمن مُحَمَّد مقبل عبد الحميد*

ملخص البحث:

رغم الدور الرئيس الذي تقوم به تشريعات القانون العام المنظمة للتعليم الجامعي، إلا أنه لا يزال هناك قصور في معرفة مدى أهمية تلك التشريعات القانونية، ومدى موائمة تلك التشريعات في المساهمة بتطوير التعليم الجامعي بوصفها هي من تحدد أهداف التعليم الجامعي، وترسم خططه وبرامجه ليس هذا حسب، بل تؤدي دوراً إيجابياً في التقليل من حدة العوامل المؤثرة سلباً في تطور التعليم الجامعي، الذي يعد حجر الأساس في نهوض الأوطان، وازدهارها، ورافداً مهما في تحقيق التنمية المستدامة، التي على رأسها اختيار كادر يتمتع بالكفاءة، وكتاب جامعي حديث يلبي احتياجات سوق العمل، واعتماد نظام تعليمي الإلكتروني، والحرص على إيجاد جانب تطبيقي متوازي مع النظري، ويتجلى عدم الإدراك من خلال عدم التقنين المستمر المواكب للتغيرات العالمية، لذلك فهم غير جادين في الحد من العوامل المؤثرة سلباً في إصلاح التعليم الجامعي وتطويره، وذلك من خلال التشريع الجيد والحديث الذي ينسجم مع حداثة العلوم والمعارف ووسائل الوصول إليها، وإلى علم جامعي متين ومتطور قائم على جودة برامجه محققاً التنمية المستدامة في أبهى صورها.

الكلمات المفتاحية: التشريعات، تطوير، قانونية، موائمة.

* قسم القانون– كلية الشريعة والقانون – جامعة إقليم سبأ – اليمن

The Role of public law legislation in the Development of University Education

ABDUL RAHMAN MOHAMMED MUQBEL*

Abstract

It is without a doubt that public law legislation plays a great role in regulating university education. However, there is still a lack of knowledge of the importance of such legislation in contributing to the development of university education. Such legislation determines the objectives of university education and draws its plans and programs. Moreover, public law legislation plays a positive role in reducing the severity of the factors that negatively affect the development of university education. The development of university education is the cornerstone of the advancement and prosperity of nations, and it is an important contributor for sustainable development stemming from the outputs of education that is based on quality in its outputs and programs. However, the lack of such realization is evident from the fact that the laws and regulations governing university education and its institutions are outdated. It shows the authorities are not serious about reforming and modernizing the legislation and about providing the appropriate structure and procedures for rehabilitating its frames and structuring them to develop good and modern legislation. Such good and modern legislation will be consistent with the modernity of science and knowledge and the means of accessing them, and of accessing a solid and advanced university education based on the quality of the programs in order to achieve flourishing sustainable development.

Keywords: legislation, development, legal, compatibility.

* Law Department, Collage of Law , University of Saba, Region, Yemen

مقدمة:

يعد التعليم الجامعي رافعة أساسية للأوطان، وعاملاً أساسياً للرقي بالمجتمعات، والدفع بها نحو التقدم، وهذه مسألة مفروغ منها خاصة إذا ما تمت الموائمة بين التعليم والتشريعات القانونية المتجددة والمحكمة، ومنح المساحة الواسعة لوصول التعليم للجميع من دون تمييز بطرق حديثة ووسائل محببه، وتم تحييد العوامل المؤثرة سلباً في التعليم الجامعي، وليس كالمعمول فيه بجامعاتنا، ودولنا النامية، ومن هنا تلح الحاجة وتتأجج إلى ضرورة تطوير منظومة التعليم الجامعي برمتها ابتداءً من الناحية القانونية المنظمة للتعليم، أو من البيئة المصاحبة لأدائه، أو من الناحية الفعلية للتعامل معه من خلال معايير تسعى إلى الرقي بالتعليم الجامعي سواء من حيث اختيار كادر أكاديمي يتمتع بالكفاءة، أم كتاب جامعي حديث يلبي احتياجات سوق العمل، واعتماد نظام تعليمي إلكتروني، وكذا العمل على الحد من هجرة العقول الوطنية ،كل هذا يعد مطلباً مهماً وملحاً في تطوير التعليم الجامعي، ويتسق وطبيعة المرحلة لا سيما مع تزايد مظاهر العولمة، وتحول المعرفة إلى قوة تمكن من يملكها من القيادة، وبغيابها يحل الجهل، والتخلف والسعي نحو المجهول.

أولاً أهمية البحث:

تكمن أهمية تطوير التعليم في كونه يعد حجر الأساس للنهوض بالأفراد والمجتمعات، فهو من يكوّن قيم الفرد ومسؤولياته ومبادئه، بل لم يتوقف أهمية التعليم على تكوين الفرد وتهذيبه بل يطال العلم النهوض بالمجتمعات والدول، ومن ثم لا يمكن أن يتوقف العلم عند مرحلة ما، فهو عنصر مستمر في تنمية الحياة برمتها، فالتشريعات القانونية تسهم في ذلك التطوير وتؤدي دوراً مهماً في النهوض به وتزكيته، سواءً من حيث تنظيم معاييره أو تحقيق أهدافه، ونعني بالمعايير الأساليب والعمليات والممارسات التعليميّة الموحدة، التي تطوّر بناءً على الاشتراطات القانونية في إدراجها ضمن الخطط التعليمية والنصوص القانونية المنظمة لها، بحيث تُلبي احتياجات المجتمع كافة، وتُحفزُ على الابتكار العلمي النظري والتطبيقي.

ثانياً أسباب اختيار موضوع البحث:

مـــــن أســـــباب اختيـــــار الموضـــــوع الآتي:

1- من أجل معرفة أهمية أثر القانون العام المتمثل في (قانون التعليم العالي، قانون الجامعات، قانون البعثات والمنح، واللوائح التنفيذية والتنظيمية التابع لهما) في تطوير التعليم؛ كونه المعني به والمنظم له من جميع جوانبه ومؤسساته.

2-الإسهام في تقديم دراسة قانونية متخصصة في الوقوف على أسباب تطوير التعليم وطرائقه من الناحية التشريعية القانونية المنظمة لمنظومة التعليم في اليمن.

3- يتوقف تطوير التعليم بتوقف القوانين المنظمة للتعليم الجامعي، ولمؤسساته التعليمية الأمر الذي دفعنا لتقديم دارسة بهذا الخصوص.

4- قلة الدراسات المتخصصة، فلا توجد دراسة يمنية تذكر في هذا الخصوص؛ الأمر الذي تطلب مني ودفعني إلى الإسهام في إثراء ذلك.

ثالثاً منهج البحث: للتوصل لهذا البحث تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج التاريخي.

رابعاً الدراسات السابقة: من الدرسات السابقة دراسه

بهاء الدين، هاني مُحَمَّد، (2017). تطوير التعليم الجامعي التحديات الراهنة وأزمة التحول. بحث منشور، المركز الديمقراطي العربي للنشر.

تناولت هذه الدراسة تطوير التعليم الجامعي من الناحية الاقتصادية، أما درستنا ستكون من الناحية القانونية.

خامساً أهداف البحث:

1-من الناحية النظرية:

1- يسعى البحث الى إظهار الأثر الفعلي الذي تسهم به تشريعات القانون العام في تطوير التعليم الجامعي في اليمن، من خلال نصوص ملزمة للجهات التعليمية المتخصصة، وكذا معرفة كيف يمكن أن يحدد أهدافاً، ويرسم رؤى مستقبلية لتطوير التعليم الجامعي.

2- معرفة الأسباب والطرق التي من خلالها يتم تطوير التعليم، وخلق بيئة تعليمة متجانسة ومنتجة ومتوائمة مع العصر التكنولوجي الحديث.

2-من الناحية العملية:

-التتبع والتقصي للوسائل والطرق الحديثة والمثمرة في تطوير التعليم، والعمل على تقنينها وصياغتها في قوالب منصوص عليها في القانون العام (قانون التعليم العالي، قانون الجامعات، قانون البعثات والمنح، واللوائح التنفيذية التابع لهما).

-الوقوف على واقع التشريعات القانونية المنظمة للتعليم في اليمن، حيث قدمها وجمودها وعدم ملاءمتها للواقع الحديث.

-الإسهام في تقديم المقترحات القانونية لتحديث العملية التعليمية وتطويرها للوصول إلى تعليم حديث ومتطور يتماشى مع تطور العالم.

سادساً حدود البحث: احتوى البحث على الآتي:

المبحث الأول: مواءمة تشريعات القانون العام للتعليم الجامعي.

المبحث الثاني: معايير تطوير التعليم الجامعي.

المبحث الثالث: تقنين الطرق الحديثة لأداء التعليم الجامعي.

المبحث الرابع: العوامل المؤثّرة سلباً في التعليم الجامعي.

المبحث الأول

موائمة تشريعات القانون العام للتعليم الجامعي

لا يختلف الوضع القانوني للتعليم الجامعي في اليمن كثيراً عما عليه الحال في مختلف الدول النامية، والأقل نمواً من حيث تضخم التشريعات القانونية، وتشعبها، وقدمها، وتعقيداتها، وقد عرف ميلاد القوانين في اليمن بعد تحقيق الوحدة(بداية التسعينات)، وقد حققت اليمن 90% من قوانينها في تلك الحقبة إلا أنها توقفت، ولم تتطور فتشريعات القانون العام المتمثلة في (قانون التعليم العالي، وقانون الجامعات، وقانون البعثات والمنح، واللوائح التنفيذية، والتنظيمية التابع لهما) مثلها مثل غيرها من قوانين الجمهورية اليمنية تحتاج التعديل والتحديث بما يتناسب مع العصر، ويأتي دور تشريعات القانون العام في تطوير التعليم من حيث تقنين الأهداف ورسم الخطط، ووضع المهام، والصلاحيات للقائمين على مؤسسات التعليم الجامعي.

المطلب الأول

تحديد أهداف التعليم الجامعي

يرتبط تحقيق أهداف التعليم الجامعي مع جودة البرامج التي يفترض أن توكل مهمتها لخبراء ذوي تجارب عديدة ومتنوعة، وذوي أفق علمي عالٍ على دراية بالتجارب العالمية، وإحاطة كافية بالمتطلبات الوطنية والأهداف المرجو تحقيقها من هذه البرامج يجب أن تحقق للطالب القدرة على الاستعانة بالمعارف، والد رايات التقنية الملاءمة لتحليل الأوضاع المركبة ، وحل المشكلات التي تطرحها، والقدرة على ابتدار الأعمال في إطار تعاوني ، والقدرة على التعليل الدقيق للاختيارات التي تم التوصل إليها، والقدرة على الاستباق، وبناء على ذلك سيطور التعليم الجامعي قدرة الطالب واعتياده على التصرف بوصفه مثقفاً ملتزماً حقيقياً، ومواطناً مسؤولاً ومتضامناً

لبناء التنمية المستديمة، والمواطنة المنتجة السليمة، ولثقافة السلام(عدلي، 2009: 43).

وبالعودة إلى تشريعات القانون العام سنجد بأنها حددت أهدافاً للتعليم الجامعي، وهوما أكد على أنه تعمل الجامعات والمعاهد العليا، والكليات على تحقيق الأهداف الآتية:

1) الأهداف التعليمية التي تضمنها الدستور وأهداف الجامعات المنصوص عليها في قانون الجامعات اليمنية.

2) الإسهام في رفع مستوى التعليم الجامعي والعالي والبحث العلمي، وتنمية قيم الحريات العامة التي كفلها الدستور وممارستها في الواقع العملي.

3) توفير التخصصات الشرعية والعلمية والتقنية الحديثة في مختلف المجالات، بما يحقق الربط بين أهداف الجامعة واحتياجات المجتمع.

4) العمل على إيجاد قواسم مشتركة لتوحيد هوية الجيل، من خلال المناهج التعليمية التي تعمق القيم الدينية والوطنية واللغة العربية (قانون رقم (13) لسنة 2007م، بشأن الجامعات المادة 4).

وهوما ورد أيضاً في القانون العام، الذي نص على أن" تهدف الجامعات اليمنية بشكل عام إلى تنشئة مواطنين مؤمنين بالله، منتمين لوطنهم وأمتهم متحلين بالمثل العربية الإسلامية السامية، مطلعين على تراث أمتهم، وحضاراتها معتزين بهما، ومتطلعين للاستفادة الواعية والإفادة من الحضارة العربية الإسلامية، والتراث الحضاري والإنساني، وإجراء البحوث العلمية وتشجيعها، وتوجيهها لخدمة المجتمع والمساهمة في تقدم المعارف والعلوم والآداب والفنون، وتوثيق الروابط العلمية والثقافية مع الجامعات والهيئات العلمية داخل البلاد، وخارجها كما تعمل الجامعات بوجه خاص على تحقيق الأهداف التالية: إتاحة فرص الدراسة المتخصصة، والمتعمقة للطلاب في ميادين المعرفة المختلفة تلبيةً لاحتياجات البلاد من التخصصات والفنيين والخبراء"(القانون رقم(18) لسنة 1995م، بشان الجامعات اليمنية المادة 5).

فتطوير التعليم العالي لا يتحقق إلا بتحقق أهدافه المرسومة مسبقاً، من خلال تشريعات القانون العام، فإذا لم تستوضح صياغة تلك التشريعات لأهدافٍ مقننةٍ مسبقاً، وتتبين ملامحها، والغايات المرجو تحقيقها من خلال الأهداف، لا يمكن الحصول على علم متطور ومفيد، فأهداف التعليم الجامعي هي البنية الأساسية التي يقوم عليها التعليم المتطور والمرجو، ولا تقوم المنظومة التعليمية الجامعية بناءً على أفكار بالية من خلال أطر ضيقة النظرة، أو ذات أبعاد قصيرة لا ترى الكون بنظرة شاملة وشمولية متكاملة الأهداف تخدم بالنهاية تطوير التعليم الجامعي، الذي يخدم الوطن وتنميته، ويقدم جيلاً منتجاً وبناءً، فالتعليم ينعكس إيجاباً على المواطن، والوطن معاً، وهي أهداف ديناميكية في مضمونها تجري التطورات العلمية العالمية، حتى تكون بصدد منظومة فعالة للتعليم الجامعي تقود قاطرة التقدم في البلد. وبالنتيجة فإن جودة التعليم الجامعي، التي تؤدي إلى التنمية المستدامة المتطورة.

ختاماً لقد حرص المشرع اليمني على أن تكون للمؤسسة التعليمية(الجامعات) أهداف؛ إذ نص على أنه" يجب أن يكون للمؤسسة التعليمية أهداف واضحة المعالم تحدد وفق رسالتها العلمية وبما لا يتعارض مع أهداف القانون والتشريعات النافذة"(القانون رقم(13) لسنة2007م بشأن الجامعات مادة35).

المطلب الثاني

رسم الرؤية المستقبلية للتعليم الجامعي

تتبلور الرؤية المستقبلية لتطوير التعليم الجامعي من قبل المتخصصين في منظومة التعليم الجامعي، المخولين قانوناً إلى التركيز على بناء المهارات للطلاب، وصقل شخصيتهم، وزرع الثقة، وبناء روح الإبداع فضلاً عن بناء بيئة جامعية أكثر تحفيزاً وجاذبيةً للطلاب، أي تكون مرتبطة بمنظومة خدمات مساندة ومتكاملة، ويحتاج

التعليم الجامعي إلى توسع في مؤسساته العلمية المتمثلة في الجامعات والمراكز التخصصية، سواءً للأبحاث أم للتدريب، والتطبيق العملي للطلاب فيها، ومن خلالها وهو ما دفع بالمشرع اليمني إلى فرضه حيث أكد على أنه" يختص مجلس الجامعة بما يلي :

1- مناقشة الخطط والبرامج الدراسية المرفوعة من مجالس الكليات والمعاهد والمراكز التابعة لها وإقرارها أو استحداث أقسام علمية فيها.

2-رسم السياسة العامة للجامعة بما يحقق رفع مستوى التعليم والبحث العلمي والتأهيل والتدريب، وتلبية احتياجات التنمية الشاملة في البلاد.

3-وضع الأسس التربوية التي يجب أن تنظمها مناهج وأنشطة الجامعة، بما ينسجم مع عقيدة البلد وشريعته الإسلامية.

4-دعم استقلال الجامعة وصيانته، واتخاذ جميع الوسائل المؤدية إلى رفع شأنها، وتمكينها من أداء رسالتها وتحقيق أهدافها على الوجه الأكمل.

5-إقرار تعيين أعضاء هيئة التدريس في الجامعة والمعاهد والمراكز التابعة لها وتحديد حقوقهم وواجباتهم، وتثبيتهم وانتدابهم وإعارتهم براتب أو بغير راتب، ونقلهم ومنحهم إجازات التفرغ العلمي وقبول استقالاتهم وإنهاء خدماتهم وفقاً للائحة التنفيذية لهذا القانون.

6-مناقشة خطط تنمية الجامعة مع ربطها بخطط التنمية في الدولة.

7-إقرار الخطط لإقامة المباني والمنشئات الجامعية وتجهيزها وصيانتها. "(القانون رقم(13) لسنة2007م بشأن الجامعات مادة11).

ولا تتوقف الرؤية التطويرية للتعليم الجامعي على إقرار الخطط والبرامج فقط، بل تمتد إلى تطوير تلك الخطط الدراسية بما يضمن زيادة وتيرة استخدام أنماط التعليم والتعلم التفاعلية، وزيادة عدد البرامج التي تستخدم الطريقة الوطنية المعيارية لتطوير المناهج، وتسعى إلى استحداث برامج جديدة ومتوائمة مع احتياجات سوق العمل، وخاصة التطبيقية والتقنية منها، وتكثف جهودها في كل مدة وأخرى على التوسع في برامج الدراسات الثنائية بالشراكة الفعالة مع القطاع الخاص ووضع تعليمات وسياسات لتفعيل التعليم الجامعي بشقيه، التطبيقي، والإلكتروني، ووضع سياسات تهدف لتنمية التفكير، ولتحفيز الإبداع والابتكار والريادة والبحث لدى الطالب، ومراجعة معايير التقييم والتقويم استناداً إلى تلك الرؤية الرامية إلى تطوير التعليم الجامعي، من خلال زيادة عدد البرامج والدرجات المشتركة من مؤسسات التعليم العالي، وتشجيع تدريس مساقات ذات طابع تفاعلي تركز على تنمية المهارات والكفايات، وتمتد رؤية التطوير المستقبلية للتعليم الجامعي المرسومة في تشريعات القانون العام لتصل إلى تقنين نصوص قانونية، توجب وتشدد على بناء قدرات الهيئات التدريسية والكوادر المساعدة وتطويرها بشكل مستدام في مجالات التعليم المختلفة ومن أبرزها التعليم عن بعد والتعليم الإلكتروني والتعليم المدمج(عبدالحميد، 2012: 88).

8- العمل على توفير البنية التحتية اللازمة للاستخدام الفعال للتكنولوجيا، وخاصة تلك المتعلقة بتكنولوجيا التعلم عن بعد والتعلم الإلكتروني وأنظمة الشبكات المحوسبة السلكية واللاسلكية(خلف الله، 2003: 394).

و يجب أيضاً توفير المرافق في مؤسسات التعليم العالي، بما يضمن تعزيز البيئة التعليمية وتعزيز إمكانية استخدام هذه المرافق في الأنشطة التعليمية المنهجية واللامنهجية، المساندة للتوسع في مساحات مؤسسات التعليم العالي بما يضمن زيادة المساحة المتاحة للطالب، تطوير معايير ومواصفات وطنية للحرم الجامعي المتكيف مع ذوي الإعاقة وتطوير الأنظمة والضوابط للابتعاث(المالكي، 2011: 33).

المبحث الثاني

معايير تطوير التعليم الجامعي

يبدأ التطوير الحقيقي للتعليم الجامعي في اليمن من إنشاء المؤسسات التعليمية القيمة، وذلك من خلال البنية التحتية المناسبة للمرحلة الجامعية ابتدأً بالجامعات، ومروراً بمراكز الأبحاث، والمعامل المهنية، والتدريبية، وختاماً بالمكتبات العامة، والمتخصصة، والقاعات البحثية المفتوحة، آخذاً بعين الاعتبار تطوير المناهج الدراسية، واعتماد المناهج المحكمة والمجازة من النخب المتخصصة، والاهتمام بالكادر الأكاديمي، والتركيز على الأنظمة الذكية للترقي بالتعليم الجامعي باليمن.

المطلب الأول

اختيار كادر أكاديمي يتمتع بالكفاءة

أسهم القانون العام في اختيار أعضاء هيئة التدريس؛ إذ ورد فيه أنه" يجب أن يراعى في الكادر التعليمي من أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم ما يلي:

1-أن يكون عضو هيئة التدريس حاصلاً على درجة الدكتوراه أو ما يعادلها، ويجوز الاستعانة بحملة درجة الماجستير في مستويات الديبلومات بعد الثانوية في علوم الحاسوب.

2-توفير عضو هيئة تدريس على الأقل لكل مجال من مجالات التخصص الأساسية (متطلبات القسم) ويجوز في حالات خاصة أن يراعى التداخل بين مجالين أو أكثر."(اللائحة التنفيذية للقانون رقم(13) لسنة2007م بشأن الجامعات المادة39).

ومن أجل الحصول على تعليم جامعي متطور يجب اختيار عضو هيئة التدريس الذي يمتلك قاعدة معرفيّة في المجال الذي يدرّسه، ويجيد مهارات العرض الإلكتروني، والكاريزما والشخصيّة القويّة، ومهارات الاتصال والتواصل مع الطلاب، بعيداً عن اختيار الكادر التعليمي بناءً على الدرجات العالية والتقدير العلمي المرتفع الخالي حامله من المهارات العلمية، والخبرات العملية، والقدرات الفنية، فالتقدير العلمي مهم لكن الميزات الأخرى تعد أكثر أهمية لإنتاج جيل جديد واعٍ متعلم ومثقف معاً(حلمي، 2012: 466).

فمهام أعضاء هيئة التدريس تطورت عما كانت عليه في السابق ولا تزال في تطور مستمر بتطور الحياة واحتياجات المجتمع، فلم تعد هيئة التدريس بالجامعة تقدم خدمات تعليمية فقط، بل أصبحت أيضاً إنتاجية تسهم في الإنتاج مباشرة عن طريق البحث العلمي، وتقديم الاستشارات القانونية والهندسية والطبية وغيرها، فضلاً عن دورها في تنمية القوى البشرية من خلال ممارسة مهامها الأساسية المتمثلة في نشر المعرفة وتشمل التدريس والتدريب، وتنمية المعرفة وتطبيقها في المجتمع(ساجد، 2008: 64).

فللأستاذ الجامعي أثر مهمٌ في تحقيق العملية التعليمية فهو محورها، ومن ثم يجب التركيز في المقام الأول على تطوير، عظو هيئة التدريس وتأهيله اولاً، وذلك من خلال عقد الدورات التدريبية، والتأهيلية على أساليب و طرائق التدريس، وعرض المعلومات وإصالها للطلاب، وعلى رأسها طريقة التواصل معهم بالشكل الفعال، والصحيح هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى لابد ألا تعتمد مؤسسات التعليم الجامعي عند تعيين الأستاذ الجامعي على تقدير المؤهلات التي يحملها حسب ، بل يجب أن تتوافر فيهم مجموعة شروط أخرى، أهمها أن يكون شخصية مميزة، يمتاز بالصبر و الأخلاق الطيبة، والقدرة على توصيل ما يملكه من معلومات، وكذلك لديه قدرة على التعامل مع الوسائل، و الأدوات التكنولوجية الحديثة ليتسنى لهم إنشاء جيل مغروسة فيه القيم، و المبادئ الأخلاقية السامية في نفوسهم، ولا مانع أن تعقد الجامعات اختبارات للمتقدمين لشغل وظائف أكاديمية قبل تعيينهم، أو التعاقد معهم، و عليها أيضاً أن تهتم

بتقييمهم بشكل دوري، والعمل باستمرار على رفع كفاءة منتسبيها من أعضاء هيئة التدريس(ابن ستيرة،2005: 73).

كما ينبغي على عضو هيئة التدريس أن يكون مواكباً ومحيطا بالتطورات التكنولوجية المساعدة في تطوير أدائه في العملية التعليمية، على رأسها التعليم الإلكتروني، فالتطور التكنولوجي وتطبيقات تكنولوجيا التواصل الاجتماعي وأدوات الويب تغير في أدوار عضو هيئة التدريس، فلم يعد مسؤولاً فقط عن التخطيط للتدريس وتنفيذه، بل امتد دوره ليكون مشاركاً فاعلاً في محو الأمية التكنولوجية لدى المتعلمين ، والعمل على تعميق المعرفة التدريسية التي تناسب متغيرات الموقف التعليمي وعناصره وإنتاجها بصفة عامة ، والمتعلم بصفة خاصة، ويعد الافتقار إلى الوعي الكامل بمعايير الاستخدام الأمثل للتكنولوجيا، ونظم المعلومات بين أعضاء هيئة التدريس للجامعات هي أبرز الأسباب التي تعمل على تدني مستوى التعليم العالي؛ نتيجة لذلك فإن كل المبادرات المقدمة التي سعت من أجل تحسين البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات، وإدراج أدواتها في خطط الخبرة والتعليم المفتوح، وتدريب أعضاء هيئة التدريس في الجامعات عليها ليتمكنوا من استخدامها في عملية التدريس بكفاءة واقتدار(الحدابي، 2010: 15).

فالجامعات اليوم تحتاج إلى أن تأخذ بعين النظر مهمة تدريب أعضاء هيئة التدريس ببرامج تكنولوجيا بالطريقة نفسها التي تراعي بها البرامج الأكاديمية النظرية، والمتابع لبرامج تدريب الأكاديميين وتطويرهم يجد أنها تتوحد في الهدف وتتنوع في الإطار العام للعمل، وتندرج تحت ثلاثة محاور رئيسة، هي : تطوير مهارات التدريس ، والبحث ، وخدمة المجتمع ، وعلى الرغم من الجهود المسؤولة إلا أن بعض الجامعات في اليمن مازالت تشكو من تدني نمو الأداء لمنت سيبيها في دمجهم الفعال للتكنولوجيا في التدريس(ابن علي،2002:51).

المطلب الثاني

مواكبة الكتاب الجامعي للعصر

برز الكتاب الجامعي بوصفه أحد مظاهر التأثيرات التحولية في تطوير التعليم الجامعي ، فهو إما عمل تجاري لبعض أعضاء هيئة التدريس وإما أداة روتينية لتلقين الطلاب وسرده عليهم، ثم الزج بهم لدخول الامتحان، وللأسف تعاني أغلب الجامعات اليمنية من ضعف الكتب المقررة فيها وقدمها، وعدم مسايرتها للمستجدات المعرفية الحديثة، وعدم اصطحابها لوسائل إيضاحية متطورة في تقديم المعلومة للطلاب، فالكتاب الجامعي يجب أن يراعى عند تصميمه الأساليب المحببة والمبسطة، التي تتفنن في توصيل المعلومة بشكل ممتع وغير معقد، مبني على صياغة تركزت على نحت المهارات الاجتماعية والإدارية، موازياً لشق نظري يراعي الاختلافات الفردية بين الطلاب، والعمل على تحديث القديمة والجامدة منها، وتحسينها وتجديدها بما يتناسب مع تطور العالم، وأهميّة هذه الخطوة تنبع من أهميّة تطوير التعليم، وهي مفتاح التوصل للعلوم والمعارف لمواكبة تطوّر العصر، فالنهوض بالمجتمعات قائم على العلوم الحديثة، وبناء على ذلك فإنّ الحرص على تجديد الكتاب الجامعي وتحديثه؛ لأن تطوير التعليم قائم بشكلٍ أساسيّ عليه(جامع، 2012: 67).

هذا ما أكد عليه القانون العام؛ إذ نص على أنه" يجب أن يراعى في قائمة المقررات ما يلي 1-أن تكون كافية في جانبها الكمي والمعرفي لمطلب شهادة البكالوريوس/الليسانس بما لا يقل عن (132) ساعة معتمدة.2-وصف مفصل لمفردات كل مقرر يميزه من حيث المحتوى والمستوى عما سواه من مقررات." (القانون رقم(13) لسنة2007م بشأن الجامعات مادة36).

ولقد أصبح من الضرورة بمكان تطوير الكتاب الجامعي بحيث يتوافق ما يقدمه للطلاب مع ما هو مطلوب منهم عند خروجهم لسوق العمل؛ فأغلب المشكلات التي يواجها الكثير من خريجي الجامعات هي الفجوة الكبيرة بين ما درسوه من مواد نظرية، و بين ما هو مطلوب منهم تطبيقه، و العمل به في مختلف الشركات و المؤسسات، والإدارة العامة منها والخاصة، ومن الواجب أيضا أن تسهم هذه المناهج في غرس القيم الدينية والأخلاقية في نفوس الطلاب، و الاهتمام أيضاً بأن تحتوي في طياتها مفردات التواصل مع الآخرين ولو باللغة الإنجليزية التي أصبحت ذات أهمية كبيرة في العصر الحالي (السيد، 2014: 84).

فعدم ملاءمة الكتاب الجامعي لاحتياجات سوق العمل وذلك بفعل ضعف المناهج الجامعية، فاستخدام تكنولوجيا متقدمة في قطاعات الإنتاج المجتمعي لا يواكبها التعليم الجامعي، فإن بطالة الجامعيين وإن وقعت في الإطار العام للتحولات الاقتصادية والثقافية إلا أنها تتوزع ما بين قطاعي التعليم الجامعي وسوق العمل ، وعليهما تقع المسؤولية مشتركة، فبطالة الجامعيين بفعل فشل النظام التعليمي وعجز السوق معاً، فالتنمية البشرية ليست أحد أهداف التعليم الجامعي في اليمن، الأمر الذي نتج عنه عدم مساهمة وقدرة التعليم الجامعي وعدم قدرته في الارتقاء بالتنمية البشرية، لعدم ارتباطه بالحاجات الأساسية للمجتمع (سرية، 2019: 187).

المبحث الثالث

تقنين الطرق الحديثة لأداء التعليم الجامعي

أثبتت التجارب الدوليّة المعاصرة أنّ البداية الحقيقية لتطوير التعليم الجامعي تكمن في نظام التعليم المتبع، واستخدامه للأساليب الحديثة والطرق العلمية المتجددة، ومما لا شك فيه أنّ اليمن لا زالت تعاني الكثير من المشاكل في المنظومة التعليمية، ولا زالت تعتمد أسلوب التلقين في جامعاتها، الأمر الذي يستدعي معه مواكبة تشريعات القانون العام المنظم للعملية التعليمية؛ لتطوير الحياة الجامعية وتجديد الأساليب والطرق في إيصال المعلومة.

المطلب الأول

اعتماد نظام التعليم الإلكتروني

يعد استخدام التكنولوجيا في التعليم الجامعي أمرا مهماً، بل غاية في الأهمية وليس ترفاً؛ لما له من آثار إيجابية على عملية التعليم والتعلم ؛ لذا فإن الانتقال من التعليم بالطرق التقليدية إلى التعليم الإلكتروني المعتمد على التكنولوجيا يفتح التعليم الإلكتروني آفاقاً جديدة للعلم والمعرفة بكفاءة وفاعلية، ولا يخفى مدى معاناة التعليم الجامعي في اليمن من عدة إشكاليات، حيث لم يزل على نمطه الذي هو عليه؛ مما يحتم التفكير في إيجاد بدائل لتحديث التعليم ،وبناء على ذلك فإن أي مضمون من مضامين التعليم يمكن أن ينفذ بأسلوب إلكتروني ، عموما يمكن القول إن استخدامات الطلبة للتعليم الإلكتروني بالجامعة يرتبط أساسا بالحاسب الآلي، وكذا الشبكة المعلوماتية التي تتيح بعضاً من الخدمات ، سواء المتعلقة بالإعلام و آخر المستجدات أم بعض التجارب المحدودة ،كالمؤتمرات المسموعة والمرئية، التي تهدف إلى توفير الاتصال والتفاعل المتزامن وغير المتزامن لمنتسبي الجامعة، كما يجب ربط الجامعات بشبكات اتصالات متقدمة وتوفير البرمجيات وغيرها من الخدمات للوصول إلى منظومة التعليم الإلكتروني التي تسهم في إدماج التقنيات المعلوماتية الحديثة ضمن وسائل التعليم المعتمدة في الجامعات(القادري، 2011: 44).

فمن أجل الحصول على تعليم جامعي متطور، ينبغي مواكبة دول العالم الأول في إدراج تكنولوجيا نظم المعلومات في أنظمة الجامعات اليمنية، وتطبيق معايير التنمية والتغلب على كل التحديات الإدارية، والأكاديمية

لينعكس بالإيجاب على العملية التعليمية في الجامعات اليمنية، لهذا لابد من الاستفادة من التطورات التقنية التعليمية واستثمارها بطريقة موازية مع التقدم التكنولوجي؛ لتظهر الإفادة والاستفادة من هذه التقنيات داخل القاعات الدراسية في الجامعات، وبين أروقة الأقسام العلمية فيها، ومن ثم فالتزاوج الحادث بين مجالي تكنولوجيا المعلومات وتكنولوجيا التعليم سينتج أساليبَ وطرقاً جديدة للتعليم الجامعي، وسيحقق نقلة في النظم التعليمية ، وذلك من خلال استعمال بعض المستحدثات التكنولوجية، مثل استخدام الكمبيوتر ومستحدثاته ، والأنظمة والبرمجيات وشبكة المعلومات الدولية؛ لتحسين العملية التعليمية في الجامعات التي تسعى للجودة(رشيد، 2007: 214).

إن الجزء الأهم لتطوير التعليم الجامعي في اليمن هو وضع خطة منظمة لإنشاء مركز للتعليم الإلكتروني في كل جامعة، يعمل المركز على وضع خطة خاصة بكل كلية من كليات الجامعة، تتعلق هذا الخطة بالمقررات الدراسية، يتم من خلالها إعادة تطوير المناهج في الأداء والتقييم، ومن ثم سيتم تحقيق أهداف التعليم الإلكتروني، التي أهمها: التعلم من خلال البحث العلمي مروراً بإعادة تطوير المنهج ومخرجاته، وينتهي بتهيئة الأستاذ الجامعي والطالب على ثقافة جديدة ، فكلاهما بحاجة إلى التدريب كي يتم التكيف معها، وفي سبيل تطوير التعليم الجامعي علينا الاستفادة من تجارب الدول، فمثلا ليبيا ذهبت الى إنشاء مركز خاص بالتعليم الإلكتروني " يضمن تطبيق استراتيجية التطوير الذاتي ، حيث وفر هذا المشروع لأعضاء هيئة التدريس كل الأدوات الضرورية لتصميم البرامج التعليمية الأساسية وإنتاجها كما توفر لهم دورات مكثفة على استخدام هذه الأدوات وعلى أساسيات التصميم التعليمي ، إضافة إلى توفير طاقم فني موزع على الكليات يساعد أعضاء هيئة التدريس في كل مراحل بناء البرامج التعليمية كما يقع على عاتقه توفير وتجهيز المقررات الدراسية المختلفة التي يتم طرحها ضمن مهام مشروع المركز والذي يضمن توفير أدوات تطوير للمقررات علي اختلاف أنواعها(عدلي، 2009: 55).

المطلب الثاني

ربط العملية التعليمية في الجامعة بالجانب التطبيقي

بصفة خجولة وعلى استحياء أشار مشرع القانون العام إلى وجوب الجانب التطبيقي للتعليم الجامعي حيث نص على أنه "يجب أن يقوم نظام الدراسة على مراعاة حاجات بعض المقررات إلى التربية أو التدريب."(اللائحة التنفيذية للقانون رقم(13) لسنة2007م بشأن الجامعات المادة37).

ولقد اتضح أسلوب التلقين في التعليم أنه غير مجدٍ، وتحتم على الجامعات ابتكار أساليب جديدة وطرق حديثة للتعليم، ولعل الأسلوب التطبيقي العملي في الميدان يعد أحد الأساليب الناجحة في هذا العصر، بحيث يتلقى الطالب الدراسة الجامعية بشقيها النظري والعملي، وذلك بتنسيق مع مؤسسات القطاع الخاص كالبنوك، والشركات، والمصانع وكذا القطاع العام كالمحاكم، والنيابات، والإدارات الأمنية والمؤسسات الإدارية، يتم من خلالها تدريب مكثف للطلبة من خلال تحصيلهم الدراسي تأهيلاً كلاً حسب تخصصه العلمي؛ ليطبق عملياً ما أخذه نظرياً، وعلى ضوء هذا التناغم العلمي والعملي يتخرج الطلاب من الجامعة إلى سوق العمل وهم أكثر قدرةً على الإنتاج، وخدمة المجتمع مباشرةً من خلال امتلاكهم علوماً نظرية مرتبطة بخبرة تطبيقية ميدانية أزالت الفجوة بين الجامعة وسوق العمل(رشيد، 2007: 217).

إن عدم الاهتمام بالجانب التطبيقي في الجامعات اليمنية هو أهم سلبيات التعليم في اليمن فعدم التطبيق شمل كل

جوانب التعليم الجامعي ومساقاته في مختلف الكليات والتخصصات، وإن وجد في بعض الأقسام فهو بشكل صوري ومسقط للواجب، وليس فعلياً وجدياً بحيث يرسخ المعرفة لدى الطالب ويصنع منه قدرة على الإنتاج والإبداع، فالاعتماد على الجانب التطبيقي من أن شأنه يوصل المعلومة، ويكسبه الخبرة معاً، فتطبيق العمل يعمل زيادة المتعة في أثناء التعليم الجامعي، ويشجع الطلاب على التفكير والبحث والتحليل(سرية، 2019: 189).

ولا يقتصر الدور التطبيقي للتعليم على النزول الميداني فقط، بل من الممكن التطبيق في الجامعة نفسها، وذلك الورشات التعليمية العملية المصحوبة بالتكنولوجيا الحديثة، فمن الممكن استغلال حب الطلاب لهذه الشاشات اللوحية الذكية المختلفة سواء اللابتوبات والتلفونات وشاشات العرض أم البرامج التطبيقية الزوم الإسكايبي الإيميل وإضافتها إلى المنهاج التعليمي، أو ربط المنهج بها وتوصيله من خلالها، ومن ثم يصبح التعليم أكثر نفعاً ومتعة(القادري، 2011: 49).

المبحث الرابع

العوامل المؤثّرة سلباً في التعليم الجامعي

يتعرض التعليم الجامعي الى جملة من العوامل المؤثرة سلباً التي تعيق التعليم من التطوير والوصول الى الجودة، والجودة المستدامة، ولعل هجرة العقول الوطنية للعمل خارج الوطن تعد أبرز هذه العوامل وأخطرها، إلا أنه توجد عوامل أخرى ككثرة المواد المتطلبة وطول وقت المدة التعليمية الأمر الذي عمل على الإضرار بالتعليم الجامعي.

المطلب الأول

هجرة العقول الوطنية

هجرة العقول والكفاءات الأكاديمية الوطنية للعمل خارج الوطن تعد أحد العوامل المؤثرة سلباً فى التعليم الجامعي وكفاءته الخارجية، بفعل عوامل الطرد الموجودة في المجتمع اليمني، وعوامل الجذب الموجودة في المجتمعات المستقبلة لهذه العقول، وإغراءات سوق العمل في البلدان المجاورة، ويأتي على رأسها عامل الدخل المادي خارج الوطن، هذا في الظروف الطبيعية لليمن، أما في زمن الحرب فهو العامل الرئيس لهجرة العقول والكوادر المتخصصة، ومن ثم فإن توافر العوامل الطاردة وحدها من دون توافر العوامل الجاذبة تنتفى الهجرة، والعكس بالعكس، ويبقى السبيل في مواجهتها تأسيس مشروع قومي يمني يأخذ في حسابه الاحتياجات المجتمعية مع عدم إغفال الاحتياجات الفردية للعقول المهاجرة، وتوفير كل ما يحتاجونه ويهاجرون من أجل الحصول عليه، ويبقى تطوير التعليم الجامعي هو عماد ذلك المشروع القومي الوطني، القائم على عقول أبناء الوطن وسواعدهم فهم رواده وأصحاب المصلحة فيه. (المالكي، 2011: 341).

وتعد التدخلات السياسية في عملية التعليم الجامعي سبباً طارداً للعقول الوطنية العاملة في التعليم الجامعي، وأسوأ ما فيه أنه أصبح مقنناً بقانون، إذ نصت عليه أنه " تتولى الوزارة اقتراح وتنفيذ الخطط العامة للدولة و المقرة في مجال التعليم العالي والبحث العلمي، وهي الجهة المشرفة والمسؤولة عن الجامعات الحكومية والأهلية ومراكز البحوث، وتمارس على وجه الخصوص المهام الإشرافية والرقابة على مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي، واقتراح الخطط العامة للتعليم العالي والبحث العلمي، وإصدار التعليمات اللازمة لتنظيم جميع مؤسسات التعليم العالي والأجهزة التابعة للوزارة، ووضع المعايير والشروط الخاصة بالاعتماد الأكاديمي لمؤسسات التعليم العالي، التصديق يتاكد على اتفاقيات وبرامج التعاون العلمي والثقافي بين الجامعات ومؤسسات البحث العلمي في اليمن"(اللائحة التنظيمية لوزارة التعليم العالي والبحث

العلمي لسنة 2004م الصادرة بالقرار الجمهوري رقم (173) مادة4).

وكذا ما ورد في اللائحة التنفيذية لقانون الجامعات اليمنية بخصوص تشكيل المجلس الأعلى للجامعات بأنه يشكل على النحو الآتي: رئيس مجلس الوزراء رئيساً للمجلس، ووزير التعليم العالي والبحث العلمي نائباً للرئيس، وعضوية كلاً من وزير المالية، ووزير التخطيط والتعاون الدولي، ووزير الخدمة المدنية والتأمينات، ووزير الشؤون الاجتماعية والعمل، ووزير التربية والتعليم، ووزير التعليم الفني والتدريب المهني....الخ "(قانون رقم (13) لسنة 2007م، بشأن الجامعات المادة 7،و كذا المادتين 4،3من اللائحة التنظيمية).

ومن خلال هذه المواد القانونية يتضح مدى حجم التدخل في التعليم الجامعي وشؤون الجامعات، بل يتجلى بوضوح حجم تقييد الكوادر والعقول المتخصصة وتكبيلها داخل الجامعات من القيام بأي تطوير أو تحديث أو ابتكار؛ كون اختصاصها مقيد ولا يحق لها فعل أي شيء إلا في إطار تنفيذ توجهات الإدارة العليا، ابتداء بمجلس الرئاسة ومجلس رئاسة الوزراء، ووزارة التعليم العالي، بل إن رئيس الوزراء هو رئيس لمجلس الجامعات وفقا للقانون الأمر الذي ينعكس سلباً على التعليم الجامعي، وعلى حرية الكوادر في الجامعات، التي تفضل الهجرة خارج الوطن لتعمل بهدوء وبعيداً عن وجع الرأس(خلف الله، 2003: 398).

المطلب الثاني

كثرة المواد المتطلبة وطول وقت التعليم

تعد كثرة المواد المتطلبة عبئاً ثقيلاً على كاهل الطالب وارباكاً للمتخصص، وإعاقة للعملية التعليمية بالجامعة، ومن أراد تطوير التعليم الجامعي وعليه التخلص من هذا العبء الثقيل، فأول خطوة اتخذتها فنلندا للنهوض بالتعليم هي التخلص من الجراثيم التعليمية، هكذا يسميها الدكتور سالبرغ اشتقاقًا من الأحرف الأولى لاسم الحركة العالمية لإصلاح التعليم أو «GERM» (جرثومة) فالتعليم الفنلندي أباد 99% من المواد المتطلبة، فتكثيف المواد وكثرة الاختبارات والواجبات، وإطالة أوقات الدوام، والدراسة المنزلية والدروس الخصوصية، كلها أساليب يؤكد سالبرغ أنها جراثيم قادرة على هدم أي نظام تعليمي يتكئ عليها؛ لأنها ممارسات غير تربوية من شأنها إرهاق الأستاذ والطالب معًا، وإضعاف لعملية التعليم الجامعي كاملاً، ومن ثم فوجئ العالم في عام 2000 بمجموعة طلاب قادمين من دولة صغيرة تعداد سكانها خمسة ملايين نسمة تسمى فنلندا، يُتَوَّجون بالمراكز الأولى في اختبارات القياس الدولية، ومذ ذاك العام والسياحة التعليمية نشطة في فنلندا، طوابير من الوفود الدولية تصطف سنويًّا للزيارة، والإجابة عن سؤال واحد ما الذي يجري في تعليمكم؟

فالتعليم الناجح هو التعليم البعيد عن الحفظ والحشو والتلقين، بل إن إلزام الطالب بمعلومات تفصيلية ليست في تخصصه، ولا يتداولها إلا أهل التخصص الدقيق، تعد من ضمن المعرفة المعزولة، ومن ثم يجب أن تركز المواد التدريسية الفاعلة على تربية الطالب في جوانب التفكير الإبداعي ، والمهارات التواصلية، وتنمية الموهبة الخاصة والعمل على إحياء الضمير الأخلاقي والإنساني لدى الطالب، وتربيته عليه قبل الالتحاق بسوق العمل؛ فالتعليم الجامعي لا يتطلب استظهار مصطلحات جامدة الطالب في غنىً عنها الآن، ولا تستلزم حفظ نصوص مطولة لم يحفظها كُتَّابها الأصليون أساسًا، ولم يطلبوا من قرائهم فعل ذلك بقدر ما أن الطالب بحاجة الى كسب مهارة وتنمية جوانبه الإبداعية، فقدرة الطالب على إبداع أفكار جديدة أهم من قدرته على تلقي معلومات جديدة، وتعليمه التفكير الابتكاري لا يقل عن أهمية تعلمه القراءة والكتابة والحساب(عبدالحميد، 2012: 105).

ويعد التطويل في أوقات التعليم سواء المحاضرات أم الفصل الدراسي أحد العوامل المؤثرة سلباً في التعليم، فالتجربة العملية في فلندا أثبتت أن تقليل أيام الفصل الدراسي، وتقليص ساعات التدريس في الأسبوع، وتوقف الاختبارات الموحدة، أنتجت طلاباً يمتلكون حصيلة علمية مرتفعة، ويتصدر طلبتها ترتيب طلبة العالم في اختبارات القياس الدولية، فتدريس أقل ينتج تعليماً أكثر، لم تثبت العلاقة بين زيادة أوقات الدراسة والتفوق قائمة على طول مدة وقت الدراسة، بل لوحظ أن الدول التي يتفوق طلابها كانت تقلل من ساعات دوامها المدرسي، في حين الدول التي أظهرت تدنيًا في مستويات طلبتها هي التي كانت تعتمد على زيادة ساعات الدراسة(السيد، 2014: 92).

خاتمة البحث

تناول البحث إظهار أثر تشريعات القانون العام في تطوير التعليم الجامعي، وذلك من خلال تقنين نصوص قانونية ترسم الأهداف، وتضع الخطط والضوابط للنهوض به، ثم معرفة الأسباب والعوائق للتعليم الجامعي، واضعاً حلول ومقترحات للتطوير التعليم الجامعي.

أولاً: النتائج

1) تشريعات القانون العام المنظمة للتعليم الجامعي، ولمؤسسات التعليم العالي تعاني القدم، والجمود، وعدم التعديل والتحديث.

2) قلة توافرالبرامج التعليمية، والتطبيقات العملية لأغلب التخصصات في الجامعات اليمنية.

3) ضعف البنية التعليمية المحفزة على الإبداع والابتكار في اليمن.

4) غياب بنية الاستثمار في التعليم الجامعي، وغياب الخدمات التي تدعم صناعة التعليم الجامعي المزدهر.

5) ضعف مواءمة مخرجات التعليم الجامعي، والتدريب المهني مع احتياجات سوق العمل.

6) تدني جودة المناهج، ومحتوياتها العلمية المقدمة للطالب الجامعي.

7) الاعتماد على طرائق تدريس تقليدية، تعتمد أغلبها على أسلوب التلقين البدائية، وضعف مبادرات التقويم لدى هيئة التدريس.

ثانياً: التوصيات

1) يتوجب إعادة النظر في منظومة تشريعات القانون العام المتعلقة بالتعليم الجامعي ومؤسساته، والعمل على تعديلها وتحديثها بما يتماشى مع تطور العالم وتقدمه، ومع العلوم الحديثة والابتكارات العلمية المتجددة، ويتسق مع العصر الحديث ليتم من خلالها الحصول على تعليم جامعي متطور.

2) ربط التعليم الجامعي للطلاب بالجانب التطبيقي في الميدان بحيث يتلقى الطالب الدراسة الجامعية بشقيها النظري والعملي.

3) يجب على الحكومة فرض رسوم رمزية على بعض الأماكن العامة يعود ريعها لإنشاء بنية تحتية متميزة، وتطوير التعليم الجامعي، وذلك لتحقيق المشاركة المجتمعية في دعم التعليم الجامعي، أو فرضها على بعض المنشئات الحكومية.

4) إنشاء صندوق المعرفة، يتم تخصيص الحكومة للتعليم الجامعي مجموعة من الأراضي، والاستثمارات، وذلك بهدف إدارتها واستثمارها وتوجيه عوائدها لتمويل التعليم الجامعي ورعايته، والمشاريع التعليمية والثقافية الخاصة بالجامعات.

5) العمل على تحديث الكتاب الجامعي القديم والجامد منها، وتحسينه، وتجديده بما يتناسب مع العصر، وأهميّة

هذه الخطوة تنبع من أهميّة تطوير التعليم، وهي مفتاح التوصل للعلوم، والمعارف لمواكبة تطوّر العالم، ومؤامة سوق العمل.

6) الارتقاء بمستوى البحث العلمي، والمساهمة في دعم أعمال التأليف والنشر والترجمة وتنشيطها، فضلاً عن تنمية الثقافة وتشجيع المثقفين في العالم العربي والإسلامي.

7) وضع خطة شاملة تهدف إلى دمج التكنولوجيا في التعليم الجامعي على رأسها التعليم الإلكتروني، وتحديد مدة زمنية لتنفيذ خطة الدمج في مراحل، تتكون كل منها من خطوات صغيرة متدرجة.

8) التقليل من حدة التدخلات الإدارية والسياسية المبطنة من قبل الجهات الحكومية، المتمثلة بمجلس الوزراء ووزير التعليم العالي وذلك من خلال الإشراف والرقابة على الجامعات.

المصادر والمراجع

1) ابن ستيرة، السبتي. (2005). القانون العام، الجزائر، مطبوعات باجية83-85.

2) ابن علي، مُحَمَّد.(2002). الوجيز في قوانين التعليم العالي، الجزائر، نور البشير للنشر261-268.

3) الحدابي، علي خليل.(2010). قانون التعليم العالي، عمّان، دار الثقافة للنشر.

4) السيد، عزت أحمد.(2014). تطوير التعليم العالي الواقع والمشكلات والاقتراحات، دار الفكر184-190.

5) المالكي، مُحَمَّد رشيد.(2011). قانون التعليم العالي العراقي، العراق، موكرياني للطباعة والنشر.

6) القادري، عبدالله علي .(2011). التعليم الجامعي والتنمية المجتمعية. صنعاء، خالد ابن الوليد66-71.

7) جامع، مُحَمَّد نبيل، (2012). تطوير التعليم العالي في ضل النهضة العربية المعاصرة، دار الجامعة الجديد302-305.

8) حلمي، عبدالرحمن أحمد.(2009). القانون العام، القاهرة، دار المعارف236-237.

9) خلف الله، عبد الكريم أحمد. (2003). المبادئ الدستورية، القاهرة، دار النهضة العربية43-45.

10) رشيد، صالح عبد الرضا، لفته، وعلى عبد الرزاق، (2007). التجديد الاستراتيجي لمؤسسات التعليم العالي من منظور التعليم التنظيمي، جامعة المثنى، العراق، بحث منشور العدد45 من المجلة العراقية للعلوم الإدارية122-130.

11) ساجد، شرقي.(2008). دور الجامعات في تطوير وتنمية المجتمع. بحث غير منشور، مركز الدراسات الإيرانية57-63.

12) سرية، صالح عبدالله.(2019). تطوير التعليم الصناعي في العراق، العراق، دار الجاحظ98-102.

13) عبدالحميد، أريج، المبروك، نجيبة.(2012).التعليم الإلكتروني وتطوير بيئة التعليم الجامعي، بحث غير منشور، المركز الوطني للتعليم الإلكتروني والتعليم عن بعد298-304.

14) عدلي، عماد الدين.(2009). التعليم من أجل التنمية المستدامة، بحث غير منشور، الشبكة العربية للبيئة والتنمية84-85.

15) قانون رقم (18) لسنة 1995م بشأن الجامعات اليمنية.

16) قانون رقم (19) لسنة 2003م بشأن البعثات والمنح الدراسية.

17) قانون رقم (13) لسنة 2005م بشأن الجامعات والمعاهد العليا والكليات الأهلية.

18) اللائحة التنفيذية للقانون رقم(13) لسنة2007م بشأن الجامعات والمعاهد العليا والكليات.